تحليل العلاقة بين التخطيط الاقتصادي والنمو الاقتصادي دراسة تحليلية

أ.د. مصطفى الكاظمي النجف آبادي امير عبد الكريم مكي عباس السلطاني
مركز البحوث/ جامعة المصطفى العالمية/ كلية العلوم والمعرفة/ قسم تخطيط وإدارة البرمجة

Analysis of the relationship between Economic planning and Economic growth: An analytical study

Prof. Mustafa Al – Kadhmi Najaf Abadi
Assistant Professor at the Research center of the University of Al-Mustafa International – college of Science and Knowledge programming planning and Management.
mos tafakazemi@rihu.ac.ir
Ameer Abdul kareem Makki Abbas AL- Sultani
Master student at University Al-Mustafa International.
ameer.abdkareem@gmail.com

Abstract:

Ineed help in fighting poverty on economic development. The research concluded a series of conclusions, the most important.

1. Success plans cannot continue unless you study well and clearly and examine all aspects.
2. There are key elements to the success of the planning process such as setting goals, information continuity, and flexibility of economic plans.
3. There seems to be a direct impact between planning and growth as the rate of economic growth increases.

key words: Economic Planning: An optimal use of human and financial resources available through planning is everything calculated and calculated.

Strategic Planning: It is the art of leadership and represents an organized intellectual activity and contemporary scientific style to build a visionary strategy for the future that includes innovation, creativity, innovation and new ideas.

Economic Growth: A process in which real income is increased incrementally and continuously over a long period of time.

Planning Constraints: These are the challenges, obstacles or problems that stand in the way of achieving the goals.

الملخص:

يعد التخطيط اداة من الادوات الاقتصادية التي تعتمد عليها البلدان باختلاف انظمتها الاقتصادية سواء الرسمالية او الاشتراكية واختلاف مستوى التطور الاقتصادي سواء نامية او متقدمة ويستخدم التخطيط لتحقيق الاهداف المرجوة منه متمثلة بتحقيق معدلات نمو عالية وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية. وقد خلص البحث مجموعة من الاستنتاجات اهمها:.

١: لا يمكن ان يستمر النجاح الخطط مالم تدرس بشكل جيد وواضح ودراسة كافة جوانبها.

٢: هناك مقومات اساسية لنجاح عملية التخطيط مثل وضع الاهداف، الاستمرارية المعلومات، مرونة الخطط الاقتصادية.

٣: وتبين هناك تأثير مباشر بين التخطيط والنمو كلما كان التخطيط شامل وتم تطبيق الخطط بشكل جيد كلما زاد معدل النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: التخطيط الاقتصادي، التخطيط الاستراتيجي، النمو الاقتصادي، معوقات التخطيط.

المقدمة

لم يكن علم الاقتصاد وليد الصدفة، إنما هو نتاج تطورات أجيال وتجارب إنسانية على مر العصور، فإن التخطيط الاقتصادي جاء بالتالي نتاج لتلك التطورات. ان التخطيط الاقتصادي هو الادارة التي يمكن ان تسهم بشكل فعال عند حسن الاستخدام وكأي ادارة اخرى في احداث النمو وتحقيق الاهداف وبما يؤمن تجاوز حالة التخلف والوصول الى التطور بالشكل الذي يحقق الحياة الافضل للسكان والتقدم الاقتصادي لذلك لابد من الاعتماد اسلوب التخطيط باعتباره اداة لتحقيق النمو الاقتصادي ووسيلة ضرورية لتنظيم استغلال المواد من الاهداف الاساسية التي تسعى خلفها الحكومات وتتطلع اليها الشعوب وذلك لكونه تمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية المبذولة في المجتمع اذ يعد احد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات كما يعد مؤشرا من مؤشرات رخائها.

١. مشكلة البحث:

تواجه اغلب الدول النامية تحديات كبيرة في مجال تحقيق النمو ومن ضمنها العراق وهو ضعف او سوء استخدام التخطيط الاقتصادي بشكل صحيح او الامثل مما أدى الى التعثر في تحقيق النمو الاقتصادي العراقي.

٢. اهمية البحث :

تبرز اهمية البحث في العديد من الجوانب من اهمها:.

١ـ اهمية موضوع البحث في حد ذاته (النمو الاقتصادي(كان وما يزال احد اهم المواضيع التي تناولت قسطا مستمرا من الدراسة والاهتمام.

٢ـ توسع الاهتمام بالعوامل الدافعة للنمو الاقتصادي باعتباره هدفا مشتركا تسعى الى تحقيقه كافة الدول وتطوير محدداته وفق نظريات حديثة تتجاوز الجانب الكمي التقليدي وارتباطه بجوانب اقتصادية حديثة.

٣. برنامج اقتصادي اضافه الى ما يقدمه من حقائق وملاحظات تحليله تساعد في بحث الخصوصية لموضوع النمو الاقتصادي واهميته التي لا تغنى عنها في اي دراسة اقتصادية تحليله وخاصة ان الحاجة اصبحت ملحة وما تطلبه من امكانيات مادية وبشرية للارتقاء بها.

٤. التنبؤ بالمستقبل.

٥. تقليل المخاطر المتوقعة .

٦. استخدام الامثل للموارد.

٧. تحقيق التكامل بين المراحل التنقية من خلال اتخاذ القرارات الرشيدة .

رابعا: اسئلة البحث وفرضياتها:

السؤال الرئيسي للبحث: كيف يؤثر مقومات التخطيط الاقتصادي بالنمو الاقتصادي في العراق؟

الأسئلة الفرعية للبحث:

السؤال الاول: كيفيه التخطيط الاقتصادي في العراق ؟

السؤال الثاني: مقومات التخطيط الاقتصادي في العراق؟

السؤال الثالث: كيفية النمو الاقتصادي في العراق؟

السؤال الرابع : أثر مقومات التخطيط الاقتصادي على النمو الاقتصادي؟

٤. فرضية البحث :

ان اعتماد التخطيط الملائم لحالة الاقتصاد العراقي وقطاعاته الاساسية مع توفر البيئة المناسبة لذلك من شانه ان يؤدي الى تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي للاقتصاد العراقي وتطوره وكذلك هنالك علاقة طردية بين التخطيط والنمو الاقتصادي فكلما حصل تحسين في استخدام التخطيط سيحصل ويؤثر على النمو الاقتصادي والاجتماعي.

٥. اهداف البحث:

١. يهدف البحث الى دراسة التخطيط الاقتصادي واثاره المعتمدة باعتباره عنصر هام وفعال على النمو الاقتصاد التعرف على التخطيط الاقتصادي وانواع التخطيط واهدافه ومبادئه ومفاهيمه.

٢. قياس اثر العلاقة بين التخطيط الاقتصادي على النمو الاقتصادي.

٣. دراسة تطور معدلات النمو في الاقتصاد العراقي.

٤. الوقوف عند اسباب انخفاض او تذبذب معدلات النمو الاقتصادي في العراق.

٥. دراسة المتطلبات والسبل الممكنة لزيادة معدلات النمو الاقتصادي مستقبلا.

٦. منهج البحث و خطواته :

للإحاطة بمختلف جوانب الموضوع والاجابة على اشكالية البحث واختبار صحة الفرضيات سوف نعتمد على المنهج الوصفي والنظري.

١. الجانب النظري: الذي يظهر من خلال تفكيك موضوع البحث الى مكوناته الاساسية اي الى كل من الجوانب النظرية للنمو الاقتصادي والتخطيط الاقتصادي واهم الافكار التي تطرقت اليها الدراسات السابقة والاستنتاجات التي يتم استخلاصها من الاسلوب التحليلي.

٢. الجانب العملي: الذي يتجلى في الاعتماد على المراجع المكتبية والميدانية والتقارير الاحصائية كمصدر لمختلف المفاهيم المشكلة للموضوع.

٧. الدراسات السابقة :

١. دراسة (حسن، ٢٠٠٥)

وتوصلت الدراسة الى ان التخطيط الاقتصادي وسيلة فعالة لتحقيق التنمية الاقتصادية وذلك من خلال تجارب الدول المتقدمة تركز على القطاع الزراعي باعتبار القطاع الزراعي القطاع الرائد كما يجب الاهتمام بالقطاع التجاري. واوضحت الدراسة ان القطاع الزراعي هو القطاع الذي يمكن ان يقود عملية التنمية الاقتصادية وذلك لتوفر الايدي العاملة والمساحات الصالحة للزراعة وذلك لضعف بقية القطاعات عن اداء دورها في عملية التنمية الاقتصادية.

٢. دراسة عماد الدين احمد المصبح(2008)

وتوصل الى هناك مجموعة من العوامل تفسر النمو الاقتصادي من بينها الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج والتنويع الاقتصادي والسياسيتين المالية والنقدية والانتاج التجاري والرأسمالي البشري واوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالتعليم.

٣. دراسة (عواطف محمود ,2010)

توصلت الدراسة ان التخطيط الناجح لمستقبل اي منظمة يعتمد على توفر مقومات اساسية وضرورية تتمثل في الفهم الشامل لاستشراف المستقبل وتحدياته والتدريب على ادواته ومناهج استشرافه لتكوين رؤى مستقبلية نافية.

٤. دراسة (الحجامي،2010)

توصلت هذه الدراسة ان عملية اعداد الخطة الاقتصادية متعلق بالتخطيط القومي الشامل للبلد وان اول مرحلة من مراحل اعداد الخطة الاقتصادية هي عملية جمع المعلومات والبيانات الدقيقة لمختلف اوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي.

٥. دراسة (الخليل، ٢٠١٢)

توصل الى ان التخطيط يساعد على ترشيد استخدام الموارد ويضع الاسس التي تسهل الاشراف والرقابة في المراحل المختلفة.

٦. دراسة (عواطف عبد المهيمن سليمان البارزاني، ٢٠١٢)

وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد تتجه من الصادرات النفطية الى الناتج المحلي الاجمالي في الاجلين الطويل والقصير، وهذه النتيجة تعني ان الصادرات النفطية هي التي تفسر التطور الحاصل في النمو الاقتصادي في العراق.

المبحث الاول: اطار النظري للتخطيط

اولا: مفهوم التخطيط الاقتصاد

انها عملية توجيه الموارد المادية والبشرية والطبيعية المتوفرة في دولة معينة واستغلال هذه الموارد اقصى درجه ممكنة من اجل تحقيق مجموعة من الاهداف الاقتصادية والاجتماعية خلال مدة زمنية معينة.[١]

ثانيا: اهداف التخطيط الاقتصادي

يعد التخطيط الاسلوب الامثل الذي لا يمكن الاستغناء عنه لإصلاح المجتمعات في الميدان الاقتصادي.

١. يهدف التخطيط على تحقيق اكبر زيادة ممكنه في المستوى المعيشي للفرد.

٢. تحقيق الاهداف باقل وقت ممكن اي اقل من المدة المحددة.[٢]

٣. العمل على تحقيق الاستقلال الاقتصادي والتخلص من التبعية للغير.

٤. استخدام الموارد بأسلوب علمي وعملي لتحقيق الاهداف المنشود.[٣]

ثالثا: انواع التخطيط الاقتصادي: هناك عدة اشكال للتخطيط منها:

١: حسب المدة يقسم الى

أ ـ التخطيط طويل الاجل: تتراوح مدته الزمنية بين ١٥الي ٢٥ سنه.

ب ـ التخطيط متوسط الاجل: وتتراوح بعدها الزمني من ٥ الي ٧ سنوات.

---

[١] د. رحيم كاظم حسن الشرع و د. محمد حسن رشم.التخطيط الاقتصادي.الطبعة الاولى. ٢٠١٥. مطبعه الكتاب بغداد شارع المتنبي. ص ١١.

[٢] د. محي الدين صابر، قواعد التنمية الاجتماعية، في مجلة تنمية المجتمع، المجلد العشر، العدد الثاني، سرس الليان، ص ٧١.

[٣]. د. عقيل جاسم عبدالله، مدخل الى التخطيط الاقتصادي، مدخل نظري واساليب تخطيطية، طرابلس، الجامعة المفتوحة، ١٩٩٧، ص٢٥.

ج ـ التخطيط قصير الاجل: وهذه الخطط بعدها الزمني عام واحد.[١]

٢: حسب الادارة يقسم الى:

أ ـ التخطيط المركزي: ويقصد بالتخطيط المركزي تتولي السلطة العامة جميع القرارات التي تتخذ من قبل هيئه واحده.

ب ـ التخطيط اللامركزي: في كل النموذجين توجد سلطه مركزيه تتحمل مسؤولية اتخاذ القرارات. [٢]

٣: حسب الشمولية يقسم الى:

أ ـ التخطيط الجزئي: وهذا النوع من التخطيط يقوم على اساس تخطيط قطاعات معينه تكون لها اهميه خاصة على مستوى الوطني والذي يتم اتباعه في الغالب الدول الرسمالية. ب ـ التخطيط الشامل: وهذا النوع من التخطيط الذي يتم استخدامه في الدول الاشتراكية الذي يتماشه مع طبيعة لنظام الاقتصادي الاشتراكي وينصب على كافة القطاعات الاقتصاد القومي لبلد اي استخدام خطه تشمل كافة القطاعات.[٣]

٤: حسب الهدف من التخطيط ويقسم:

أ ـ التخطيط التطويري: وهو ذلك التخطيط الذي يطور الاقتصاد عن طريق تحقيق زياده في معدل النمو الاقتصادي وفي الناتج الكلي والدخل القومي.

ب ـ التخطيط التحويلي: وهذا النوع من التخطيط هدفه تحويل الاقتصاد من حال الى حال اخر.[٤]

٥: حسب الموارد المستخدمة يقسم:

أ ـ التخطيط المالي: فهو تنظيم الموارد المالية الضرورية لسد احتياجات التنمية.

ب ـ التخطيط المادي: ويقصد بالتخطيط المادي يعني التخطيط على اساس الموارد الحقيقية اللازمة لعمليات الانتاج.[٥]

ثالثا : اهمية التخطيط الاقتصادي

أ ـ يقوم التخطيط بتحديد الدقيق للمدخلات الموارد البشرية والمالية المطلوب استخدامها.

ب ـ يساعد التخطيط على اكتشاف المشاكل وتحديد العقبات المتوقعة حدوثها.

ت ـ يعمل التخطيط على أسس علمية منظمة دقيقة.[١]

---

[١] د. عمر ومحي الدين، التخطيط الاقتصادي، دار النهضة العربية، بيروت،١٩٧٥ ص ٤٣ ــ٥١.
[٢] د. عبد الفتاح قنديل، اقتصاديات التخطيط، دار النهضة العربية القاهرة، ص ٢١٨ ـ٢٣١.
[٣] د. عبد الحميد محمد القاضي، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، مصر ١٩٨٢، ص ٣١١ ـ٣٢٦.
[٤] د. محمد سلطان ابو علي، التخطيط الاقتصادي واساليبه، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة. ص ١١ـ١٩.
[٥] د. عجمية محمد عبدل العزيز واخرون، مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ١٩٨٥. ص ٢٢٤.

ث ـ يحدد التخطيط البدائل التي من الممكن استخدامها في تحقيق هدف.[٢]

ج ـ يحقق التخطيط الاهداف القومية التي يتم رسمها من قبل الدولة.[٣]

رابعا: مبادئ العامة لتخطيط الاقتصادي: هناك عدة مبادئ للتخطيط منها:

١ ـ الواقعية: ويعني بواقعية اعطاء عملية التخطيط طابعها العلمي مع الاخذ بنظر الاعتبار الامكانيات والموارد الموجودة في المجتمع تقديرا دقيقا.[٤]

٢ ـ الشمولية: وتعني الشمولية الخطة الاقتصادية وفروعها المختلفة.[٥]

٣ ـ التناسق: ويقصد بالتناسق من المبادئ الاساسية للتخطيط يجب ان تكون اجزاء الخطة متناسقة تناسقا كاملا.[٦]

٤ ـ التكامل: ويقصد بالخطة المتكاملة وهي خطة علمية تترابط وتتكامل فيها الانشطة المتغيرات.[٧]

٥ـ المرونة: ان تكون الخطة قابليتها لمواجهة الظروف الزمنية ولمكانية والظروف الطارئة اي قابلية الخطة على التعديل المستمر.[٨]

٦ـ الالزام: وتصدر الخطة على شكل قانون ملزم بشكل عام.[٩]

٧ـ الاستمرارية: وهي عملية مستمرة لا تنتهي بانتهاء اعداد الخطة وانما يتم البدء في وضع الخطة اللاحقة قبل الانتهاء من الخطة الحالية.[١٠]

٨ ـ الدقة: يجب ان تكون الخطة دقيقه ومتقنة بشكل جيد.[١١]

خامسا: معوقات التخطيط الاقتصادي

يمكن تحديد مفهوم المعوقات بانها بعض الاشياء التي تقف في الطريق وتمنع الفعل والحركة او النجاح:

---

[١] د. الجبوري، حسين محمد جواد، التخطيط الاستراتيجي في المؤسسات العامة، الطبعة الاولى، ٢٠١٤،دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ص ٣١.

[٢] د. عادل حسن، التنظيم الصناعي وادارة الانتاج، الاسكندرية، دار المطبوعات والمعرفة الجامعية، ١٩٨٢ ص ٤١٥.

[٣] د. رشوان، حسين عبد الحميد احمد، التخطيط مدخل اقتصادي اجتماعي، الكتاب رقم ٧٦، ٢٠١٠، مؤسسة شباب الجامعة، ص ٨٤.

[٤] د. مدحت محمد العقاد، مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية، بيروت،١٩٨٠، ص ١٩٢ وما بعدها.

[٥] د. علي لطفي، التخطيط الاقتصادي، دراسة نظرية وتطبيقية، ص ٣٨.

[٦] د. عثمان محمد غنيم، أسس ومبادى عامة، عمان دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ٢٠٠١.

[٧] د. عثمان محمد غنيم. اسس ومبادئ عامة. جامعة البلقاء التطبيقية. دار صفاء للنشر والتوزيع. عمان الطبعة الاولى، ١٩٩٩، ص٨٥.

[٨] د. الشماع، خليل واخرون، ١٩٨٠، مبادى ادارة الاعمال مديرية مطبعة جامعة الموصل، بغداد.

[٩] د. عقيل جاسم عبدل الله، المدخل الى التخطيط الاقتصادي مدخل نظري واساليب تخطيطه، طرابلس، الجامعة لمفتوحه،١٩٩٧، ص٤٠ـ٤١.

[١٠] د. عمر محي الدين، التخطيط الاقتصادي، مصدر سابق، ص٣١ وما بعدها.

[١١] د. الشرع، رحيم كاظم حسن، د. رشم محمد حسن، التخطيط الاقتصادي، مصدر سابق، ص ٢٥ـ٢٨.

١ـ العوامل السكانية: ان الضمور السكاني هو زيادة في حجم السكان زيادة كبيرة بالنسبة للموارد المتاحة معوقا خطيرا.

٢ـ المعوقات اقتصادية: وهو قصور في احد عناصر مصادر الثروة الطبيعية.

٣ـ معوقات سياسية: وهو يتعلق بالشكل الذي يكون عليه نظام الحكم في المجتمع وشكل العلاقة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والقضاء وشكل الامن ونوع السياسة الخارجية ومدى الاستقرار الخارجي.

٤ـ معوقات اجتماعية وسلوكية: تمثل المعوقات الاجتماعية في المشاكل الاجتماعية والتنافس الحاد وعدم الانسجام والعزل ولانفصال بين الفرد والمجتمع.

٥ـ معوقات تعلمية: هناك معوقات تعلمية منها انخفاض مستوى التعليم وانتشار الامية وضعف الوعي والعزوف عن تعليم الفتاة وعدم تثقيف المرأة.

٦ـ معوقات تخطيطية: ان سوء التخطيط من اهم المعوقات في عملية التخطيط فعدم وضوح الهدف وعدم دقة في اختيار الوسائل المحققة للأهداف وعدم القدرة على التحكم في الوقت الذي يخطط له وعدم توافر الاجهزة المسؤولة عن الدراسات والبحوث الاحصائية.[١]

سادسا: متطلبات التخطيط الاقتصادي:

هناك الكثير من المتطلبات الواجب توفرها لنجاح عملية التخطيط ومن اهمها:

أ ـ المتطلبات العامة:

١ـ تعزيز القدرة على التخطيط من خلال امتلاك الدولة للنشاطات الاقتصادية او الجزاء الاساسي منها وان عدم امتلاك الدولة المشروعات الاقتصادية التي تؤدي الى النشاطات الاقتصادية مما يجعل الخطة غير قادرة على تحقيق اهدافها.

٢ـ يجب ان تكون هناك ادارة اقتصادية لها القدرة والادارة والجدية في القيام بعملية التخطيط.

٣ـ أن الاستقرار السياسي الذي يعد من المتطلبات الاساسية لعملية التخطيط اذا ان عدم الاستقرار السياسي يؤدي الى عدم الاستمرارية في عملية التخطيط.

ب ـ المتطلبات الفنية:

١ـ وجود كمية مقبولة من البيانات المعلوماتية للقيام بعملية التخطيط.

٢ـ هناك اجهزة ومؤسسات وكوادر قادرة على وضع خطة جيدة للتخطيط والعمل على أنجاح الخطة وأن تصميم الخطة ووضعها يحتاج الى مؤهلات عالية المستوى وخاصة في لدولة النامية.

[١] د. رشوان، حسين عبد الحميد احمد، التخطيط مدخل اقتصادي اجتماعي، مصدر سابق، ص ١٥٧ ــ١٦

٣. هناك مؤسسات واجهزة وكوادر قادرة على تنفيذ الخطة لان التخطيط لا يمكن ان يكون له قيمة حقيقية مالم يتحقق على ارض الواقع.

٤. هناك قدرات بشرية وفنية تمتلك صلاحيات تستطيع من خلالها تحقيق رقابة فعالة وكفؤة على الخطة سواء كانت في مرحلة اعداد الخطة او مراحل تنفيذها وتقوم الرقابة على التنفيذ بتصحيح الاخطاء والانحرافات.[١]

سابعا: خصائص او صفات التخطيط:

١. انه نشاط مؤسسي: يجب ان تكون عملية التخطيط مقصودة ومعتمدة بحيث يكون نشاط مقرر مسبقا من حيث الاهداف والوسائل.

٢. انه نشاط مكمم الاهداف والموارد: يتضمن التخطيط تكميم الاهداف والموارد هي التي يكون ذات تأثير مهما بما فيه الكفاية لجعل التخطيط الالية المهيمنة في الاقتصاد الوطني.

٣. انه نشاط مبرمج: أن التخطيط في المستقبل يتشكل بصيغة الاهداف التي سوف تنجز والوسائل التي تحقق الاهداف.

٤. أنه فعل او نشاط محكوم بفترة زمنية نظامية عبر منطقه محددة: يتضن التخطيط بعدا زمنيا.

٥. انه نشاط او فعل اجتماعي عقلاني: أن التخطيط يتضمن عملية الاختيار الاهداف متناسقة مع بعضها ويجب ان تكون هناك معرفه بعلم الاقتصاد والقوانين الاقتصادية بشكل جيد.[٢]

[١] د. خلف، فليح حسن، التنمية والتخطيط الاقتصادي، عالم الكتب الحديث، عمان، الاردن،٢٠٠٦، ص٣٣٦ــ ٣٤١

[٢] أ. د. محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، اثراء، الاردن، الطبعة الاولى، ٢٠١٠، ص ٣٢٩ـ٣٣٢.

المبحث الثاني: اطار النظري للنمو

اولا: مفهوم النمو: حدوث زيادة في اجمالي الناتج المحلي او الاجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط الفرد من الدخل الحقيقي وزيادة في دخل الفرد الحقيقي اي ان معدل النمو لابد ان يكون اكبر من معدل السكان.[١]

ثانيا: العوامل المحددة للنمو الاقتصادي: هناك عدة عوامل للنمو الاقتصادي منها:

١ـ كمية ونوعية الموارد البشرية: يمكن قياس معدل النمو الاقتصادي بواسطة معدل الدخل الفردي الحقيقي (معدل الدخل الحقيقي للفرد= الناتج القومي الاجمالي الحقيقي ÷ عدد السكان).

٢ـ كمية ونوعية الموارد الطبيعية: يعتمد النمو الاقتصادي على كمية ونوعية موارده الطبيعية مثال على ذلك درجة خصوبة لتربة والمياه وفرة المعادن والغابات وغيرها ولكن هذه الموارد لا تحقق الاهداف الاقتصادية الا اذا استخدمها الانسان بشكل جيد.[٢]

٣ـ تراكم رأس المال: يجب التضحية بجزء من الاستهلاك الجاري للمجتمع لإنتاج السلع الرأسمالية تراكم راس المال يتعلق بشكل مباشر بحجم الادخار الذي يمثل التضحية بالاستهلاك من اجل زيادة الاستثمار وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي لذلك المجتمع.

٤ـ معدل التقدم التقني: وهو معدل التقدم التكنولوجي التي تحدث نتيجة المخترعات والابداعات التكنولوجية على المدى التطور الاقتصادي.

٥ـ عوامل بيئية: لا يمكن ان يحدث النمو الاقتصادي في بلد ما في فراغ فالنمو الاقتصادي يتطلب توفير مجموعة من العوامل المشجعة منها السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية.[٣]

ثالثا: عناصر النمو الاقتصادي: هناك عدة عناصر للنمو الاقتصادي منها:

١ـ العمل: وهو مجموع القدرات الفيزيائية والثقافية التي يمكن الانسان استخدامها في انتاج السلع والخدمات الضرورية لسد حاجات الفرد والمجتمع.

٢ـ راس المال: بانه مجموع السلع التي توجد في وقت ما وفي اقتصاد ما وكذلك يساهم في تحقيق التقدم التقني من جهة ويساهم في توسع الانتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة والمحققة

٣ـ التقدم التقني: وهو تنظيم جديد الانتاج يسمح بإنتاج كمية اكبر من المنتوج بكميات اقل من عوامل الانتاج اي ان التقدم التقني يعني استخدام الامثل لعوامل الانتاج في العملية الانتاجية.[٤]

---

[١] محمد عبد العزيز عجمية وايمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية،دراسات نظرية تطبيقية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الاسكندرية، مصر، الطبعة الاولى، ٢٠٠٢، ص ٥٧.

[٢] عبد الرحمن اسماعيل وحربي عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، ٢٠٠٤، ص ٢٧٨.

[٣] طالب محمد عوض، مدخل الى الاقتصاد الكلي، معهد الدراسات المصرفية، عمان، الاردن، ٢٠٠٦، ص ١٨٣.

[٤] ـ عبد الرحمان اسماعيل، حربي محمد مرسي عريقات، مرجع سابق، ص ٣٧٤.

رابعا: اعباء تكاليف النمو الاقتصادي

١ـ عندما يزيد معدل النمو الاقتصادي يزداد معه الحاجة الى انتاج سلعة رسمالية اكثر وتوجيه الموارد والاستثمارات اليها.

٢ـ النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة والنامية له اضرار على البيئة.

٣ـ ان العجز في الاستقرار الاقتصادي بسبب التقلبات في الفعاليات الاقتصادية مثل البطالة الجزئية والتكنولوجيا تسبب في حدوث النمو الاقتصادي بصورة غير مستقرة وغير منتظمة.

٤ـ عندما يزيد معدل النمو الاقتصادي يزداد معه التقدم المادي وهذا يؤثر على الجوانب الروحية والاخلاقية في المجتمعات.[١]

خامسا: سمات النمو الاقتصادي

أ ـ زيادة حجم الانتاج: وهي الزيادة في حجم النشاط الانتاجي او التوسع الاقتصادي يودي الى زيادة الدخل الفرد الحقيقي.

ب ـ حدوث تغيرات على مستوى طرق التنظيم: بما يهدف تشغيل ديناميكية العمل وتداول عناصر الانتاج بصوره اسهل والبحث عن عناصر انتاج اقل كلفة واكثر ربحية.

ت ـ التقدم الاقتصادي: وهو سمه من سمات النمو واستمراره يحقق الغايات الاجتماعية لجميع الافراد.[٢]

سادسا: فوائد النمو الاقتصادي

أ ـ يساهم على زيادة الكميات المتاحة لأبناء المجتمع من السلع و الخدمات.

ب ـ له الاثر الكبير في زيادة رفاهية الشعب عن طريق زيادة الانتاج والرفع في معدلات الاجور والارباح والدخول الاخرى.

ت ـ يساهم بالقضاء على الفقر ويحسن من المستوى الصحي والتعليمي للسكان.

٤ ـ الزيادة في الدخل القومي يسمح بزيادة موارد الدولة ويعزز قدراتها على القيام بجميع مسؤولياتها.

٥ ـ تقليل وتقليص نسبة البطالة.[٣]

سابعا: معوقات النمو الاقتصادي

---

[١] ـ محمد محمد صالح جمعة، السياسة النقدية في سوريا واثرها في الناتج المحلي الاجمالي، رسالة دكتوراه في الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق سوريا، ٢٠٠٠،ص٥٣.

[٢] عبد الطيف مصيطفى وعبد الرحمن بن سانية، انطلاق الاقتصاديات النامية، رؤية حديثة. www.digitalIibrary.univ – batna.dz

[٣] عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، ٢٠٠٦، ص٤٧٢.

أ ـ التعليم: ان التعليم له دور كبير في رفع كفاءة عنصر العمل بشكل كبير وكلما دخلت اساليب حديثه في العمل اصبح من الضروري الارتفاع بالمستويات التعليمية والتدريبية لقوة العمل، ان النقص في التعليم بأنواعه يشكل عائقا خطيرا للنمو لذا يجب الاهتمام بمجال التعليم.

ب ـ الصحة: ان ارتفاع المستويات الصحية للأيدي العاملة له علاقة بزيادة الانتاجية حيث ان الجهد الذي يبذله الافراد العاملين ذو المستوى الصحي المتدني يكون اقل من الجهد الذي يبذله الافراد ذو المستوى الصحي الجيد لذا علينا الارتقاء او الارتفاع بالمستوى الصحي.[١]

ت ـ الموارد الطبيعية: ان الموارد الطبيعية اهمية كبيرة في زيادة النمو الاقتصادي.

ث ـ التكنولوجيا: ان النمو الاقتصادي يكون اسرع لدولة متخلفة فقيرة منه بالنسبة لدولة متقدمة غنية فان الدول لا تحتاج لانفاق مبالغ ضخمة في مجال البحوث العلمية والتقدم التكنولوجي، هذه المقومات الاساسية للتقدم التكنولوجي في العالم النامي قد تكون مفتقده في بعض الدول وبالتالي تصبح التكنولوجيا عائق للنمو.[٢]

ثامنا: العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي

ومن اهم العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي والتي تتمثل في كمية راس المال المادي والابتكار ونوعية راس المال البشري.

أ ـ كمية رأس المال المادي: الزيادة في الادوات المعاونة التي تزيد من عمليات الانتاج التي تؤدي الى زيادة الناتج من السلع جعلت الناتج للفرد من تراكم المال ملحوظ بشكل ادى الى اعتبار راس المال المادي هو المصدر الوحيد للنمو.[٣]

ب ـ الابتكار: ان الابتكارات الحدية لها دور مهم وملحوظ في نمو الدخل القومي وان الدخل القومي سوف ينمو بسبب تقدم المعرفة الفنية ليس بسبب تراكم راس المال.[٤]

ت ـ نوعية رأس المال البشري: ان عنصر العمل يعتبر كأحد مدخلات العملية الانتاجية والعمل يختلف من نوع الى اخر من الميكانيكي الماهر الى العالم او الحفار وذلك نظرا لما ينتجه اي منهم في وحدات الزمن من قيمة تختلف عن قيم ما ينتجه الاخرون.[٥]

---

[١] بناني فتحية، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، دراسة نظرية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة يومرداس، الجزائر، دفعة ٢٠٠٨ـ٢٠٠٩ ص٥٥ـ٥٦.

[٢] مشورب ابراهيم، اشكالية التنمية في العالم الثالث، دار المنهل اللبناني، لبنان، الطبعة الاولى، ٢٠٠٦، ص٤٠.

[٣] حبيب كميل والبني حازم، من النمو والتنمية الى العولمة والجات، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، بيروت، ٢٠٠٠،ص٩٠.

[٤] عجمية محمد عبدالعزيز واخرون، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، مصر، ٢٠٠٧، ص ١٦٠.

[٥] عجمية محمد عبدالعزيز واخرون، مصدر سابق، ص ٦.

المبحث الثالث: علاقة التخطيط بالنمو

خطة التنمية الوطنية في العراق خلال الفترة (٢٠١٠ـ٢٠١٤)

أولا :منهجية إعداد الخطة

اعتمد في بناء الخطة على المنهج الواقعي في التحليل والاستنباط، حيث تم إجراء تحليل شامل لواقع الاقتصاد العراقي بأبعاده الكلية والقطاعية والمكانية.

ثانيا: مزايا الخطة

اتسمت خطة التنمية الوطنية 2014 – 2010 بجملة من الأمور التي ميزتها عن الخطط السابقة والتي يمكن إجمالها بما يأتي:

1. اعتمدت الأسلوب التشاركي في إعدادها بدءا من وضع الإطار العام للخطة الى تشخيص الواقع والإمكانات الى تحديد المشاكل والمحددات.
٢. إن الخطة لم تقتصر في معالجتها للشأن التنموي على الاستثمار الحكومي فقط، إنما اعتبرت القطاع الخاص شريكا أساسيا في عملية التنمية وتتوقع أن يساهم في تأمين بحدود% 46 .
٣. إن الخطة تدعو إلى تعزيز الإدارة اللامركزية للتنمية، وإعطاء أدوار أكثر فاعلية للمحافظات في هذا المجال وبحسب تطور إمكاناتها وقدراتها لإدارة عملية التنمية.
٤. تضمنت الخطة محاور لم تحظ بالاهتمام في الخطط السابقة في العراق من أبرز الأمثلة على ذلك موضوع البعد المكاني للتنمية وتوزيع ثمار التنمية بشكل منصف وعادل على عموم العراق.

ثالثا: مصادر المعلومات والبيانات

اعتمدت الخطة في بنائها على عشرات من الدراسات النوعية والمتخصصة التي أنجزتها اللجان الفرعية للخطة والخبراء وأوراق عمل الوزارات.[١]

رابعا: معوقات إعداد الخطة التنمية الوطنية

في العادة توضع خطط التنمية في ظل ظروف اقتصادية وسياسية وأمنية مستقرة، فوضع خطة للعراق في ظروف لم تصل إلى مستوى الاستقرار الكلي ينطوي على محاذير كثيرة في إمكانية وضع الرؤى والأهداف ووسائل تحقيقها، خاصة موضوع مساهمة القطاع الخاص بشقيه المحلي

[١] وزارة التخطيط، جمهورية العراق، خطة التنمية الوطنية للسنوات ٢٠١٠ـ٢٠١٤، بغداد، كانون الاول ٢٠٠٩.

والأجنبي، مما شكل تحديا كبيرا أمام واضعي الخطة كما إن اعتماد التنمية في العراق على مورد أساسي وحيد وهو النفط وعدم استقرار أسعاره شكل تحديا أساسيا آخر في تحديد موارد الخطة.

خامسا: تنطلق الخطة من التحديات التي يواجهها الاقتصاد والمجتمع العراقي ومن الإمكانات المادية والبشرية التي يتمتع بها والتي تتلخص بالآتي:

١ـ يؤشر الجانب الاقتصادي الاعتماد شبه الكامل على موارد النفط في تمويل الموازنة الاتحادية للدولة وفي تكوين حوالي نصف الناتج المحلي الإجمالي للبلد وعلى انكشاف الاقتصاد العراقي للعالم الخارجي نتيجة تدني مساهمة القطاعات السلعية عدا النفط في توليد الناتج المحلي الإجمالي وفي تكوين العرض السلعي المحلي، والدور المحدود للقطاع الخاص في العملية التنموية.

٢ـ في ضوء التحديات المؤشرة فيما سبق وفي ظل أجواء من الديمقراطية الاتحادية تهدف الخطة إلى أن يكون العراق بلدا فَاعلاً، من خلال العمل وفق آليات السوق، وان يكون قوة اقتصادية إقليمية تتكامل وتندمج بالاقتصاد العالمي تجسيدا لمبدأ الشراكة الدولية.

سادسا: السمات التنموية للخطة التنمية الوطنية خلال الفترة (٢٠١٠.٢٠١٤)

١. ان المصدر الوحيد والأساس لتمويل عملية التنمية في العراق الإيرادات النفطية، مما أضعف دور وأهمية مصادر التمويل الأخرى.

٢. المركزية في إدارة الاقتصاد العراقي، مما جعل من القطاع العام قطاعاً قائداً لعملية التنمية يرافقه تهميش لدور القطاع الخاص.[١]

٣. ان التراكم الرأسمالي في العراق عملية تحققت وفقاً لا سلوب تراكم التحويلات النفطية الى القطاعات الاقتصادية على شكل موجودات ثابتة.

٤ـ ان غياب القاعدة الفكرية والعملية للتنمية البشرية المستدامة عند توزيع الدخل ما بين الاستثمار والاستهلاك، مما جعل العملية التنموية في العراق بعيدة عن مقاييس التنمية المستدامة لتحسين نوعية الحياة.

سابعا: فرضيات الخطة التنمية الوطنية للفترة ٢٠١٠.٢٠١٤:

١. قدرة الاقتصاد العراقي على النهوض وتنفيذ خطة تنموية شاملة ومستدامة.

٢. التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة هدفٌ للنمو وأساسٌ لتحقيق الرفاهية لكافة افراد المجتمع

٣. إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص المحلي والأجنبي في تمويل عملية التنمية.

[١] خطة التنمية الوطنية للسنوات ٢٠١٠ـ٢٠١٤، مصدر سابق.

ثامنا: التحديات التي واجهتها خطة التنمية الوطنية (٢٠١٠-٢٠١٤)

أ: التحديات الاقتصادية:

١. ريعية الاقتصاد العراقي، حيث يساهم قطاع النفط الخام بنسبة44 % في توليد الناتج المحلي وبنسبة93 % من إجمالي الصادرات.

٢. انكشاف الاقتصاد العراقي للعالم الخارجي وبدرجة عالية كنتيجة طبيعية لتدني مساهمة القطاعات السلعية (عدا النفط) في توليد الناتج المحلي الاجمالي وبنسبة ٢٨.٦ % للأنشطة السلعية و ٣٨ % للأنشطة التوزيعية و ٣٣.٤ % للأنشطة الخدمية.

٣. الدور المحدود للقطاع الخاص في العملية التنموية بدلالة انخفاض نسب مساهمته في النشاط الاقتصادي وتوليد فرص العمل وتغطية الزيادة في الطلب المحلي وتمويل الاستثمارات.[١]

ب: التحديات الاجتماعية

١ـ التربية والتعليم العالي: على الرغم من الاهمية التي حظي بها هذا القطاع في الدستور العراقي وفي الخطط التنموية والسياسات الاقتصادية، إلا أن بعض مؤشراته ذات دلالات غير إيجابية باتجاه تطور هذا القطاع وتطور مدخلاته او مخرجاته. فالبيانات تؤشر وجود عجز كبير في أعداد المدارس.

٢ـ الصحة: حجم التحديات التي تواجه قطاع الصحة في العراق قد تعرقل الى حد كبير من قدراته على الارتقاء بغايات المحور الصحي ضمن اهداف الانمائية للألفية، حيث لا تزال الفجوة كبيرة بين ما هو متحقق وما هو المطلوب تحقيقه عام ٢٠١٥.

٣ـ السكن: يعاني العراق من أزمة سكن، وقد اختلفت التقديرات في الحاجة الى الوحدات السكنية الملائمة والتي تراوحت بين مليون واحد – ٣.٥ مليون وحدة سكنية بموجب الفرضيات التي تبنتها دراسات الاسكان.

٤ـ الفقر: اكدت البيانات الخاصة باستراتيجية التخفيف من الفقر في العراق ان ٢٣ % من السكان هم تحت مستوى خط الفقر، مما يتطلب من خطة التنمية الحالية تكييف برامجها الاستثمارية واهدافها باتجاه تخفيض هذه النسبة وصولاً الى ١٦% وهي النسبة المستهدفة للخطة. ٥ـ البطالة: لعل من بين أكثر التحديات الاجتماعية تأثيرا في الاقتصاد والمجتمع ظاهرة البطالة، تلك الظاهرة التي استمرت معدلاتها عالية بحدود ١٥ % حسب آخر مسح احصائي لها في عام

[١] خطة التنمية الوطنية للسنوات ٢٠١٠ـ٢٠١٤، مصدر سبق ذكره.

٢٠٠٨ مع تركز واضح لها بين صفوف الشباب لتصل الى ٣٠ % وبين النساء لتصل الى ٣٢.٥ %هذا التحدي يتطلب من الخطة وضع الحلول والمعالجات البناءة للحد من هذه الظاهرة.

ت: التحدي البيئي)البيئة غير المستدامة)

لم يحظ البعد البيئي للتنمية بالاهتمام المطلوب في العراق خلال العقود الماضية سواء على مستوى الاستراتيجيات الوطنية او على مستوى المشاريع وكما يفتقر العراق الى انظمة شاملة للمتابعة والرصد البيئي مما ترتب معه تلوث واضح وملموس لكافة عناصر البيئة المتمثلة بالهواء، الماء، التربة ناهيك عن

استخدام الاسلحة المحرمة في الحروب وخاصة اليورانيوم المخصب وضرب المنشآت العسكرية وتدميرها مما عمق من مشكلة التلوث البيئي.[١]

تاسعا: الأهداف الاستراتيجية لخطة التنمية الوطنية

١ـ العمل على زيادة الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ٩.٣٨ % كمعدل نمو سنوي خلال مدة الخطة.

٢ـ العمل على تنويع الاقتصاد، والذي يعتمد بشكل كبير للغاية حاليا على إيرادات النفط.

٣ـ العمل على تحسين وزيادة مستوى الإنتاجية وتطوير مستوى المنافسة في قطاعات الاقتصاد كافة.

٤ـ العمل على تحقيق زيادة في معدل التشغيل وبشكل خاص ما بين السكان من الشباب والنساء.

٥ـ العمل الجدي لتخفيف الفقر الواسع الانتشار حالياً في العراق.[٢]

عاشرا: الإيرادات المتوقعة للخطة التنمية الوطنية

أ- تقدير الإيرادات النفطية: من المعلوم أن الإنفاق الجاري)التشغيلي (والاستثماري يمول وبدرجة تصل إلى أكثر من90 % من العائدات النفطية، لذلك فان التقديرات أساسا ستعتمد على تقديرات النفط المنتج والمصدر. إن اللجنة المشكلة لتقدير الإيرادات لأغراض إعداد هذه الخطة والتي تشمل أعضاء من وزارة النفط ووزارة المالية والبنك المركزي العراقي ووزارة التخطيط قدرت أن الكميات المصدرة ستكون كما يبينها الجدول (١)

جدول (١) تقديرات الكميات المتوقع تصديرها من النفط سنوات ٢٠١٠ـ٢٠١٤
السنة الكمية المصدرة السعر قيمة الصادرات / دولار مليون برميل يوميا دولار/برميل
٢٠١٠ ٢.١٥٠ ٦٠ ١٢٩٠٠٠٠٠٠
٢٠١١ ٢.٣٠٠ ٦٣ ١٤٤.٩٠٠٠٠٠

[١] وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية تقديرات الفعلية للناتج المحلي الاجمالي والدخل القومي لسنة ٢٠١٠.

[٢] وزارة التخطيط، جمهورية العراق، خطة التنمية الوطنية ٢٠١٠ـ٢٠١٤، مصدر سابق.

٢٠١٢	٢.٥٠٠	٦٨	١٧٠.٠٠٠٠٠٠
٢٠١٣	٢.٨٠٠	٦٨	١٩٠.٤٠٠٠٠٠
٢٠١٤	٣.١٠٠	٦٨	٢١٠.٨٠٠٠٠٠

المصدر: من عمل الباحث: من خلال العمود الاول x العمود الثاني

ب . تقدير الإيرادات غير النفطية: قدرت اللجنة الإيرادات غير النفطية بالاتي :

١. الإيرادات الضريبية ستزداد بنسبة15% سنوياً عن مستواها السابق.

٢. حصة الخزينة من أرباح الشركات غير النفطية ستزداد بنسبة 15% للسنوات ٢٠١٠.٢٠١٤.

٣. الإيرادات غير الضريبية ب1800 مليار دينار سنوياً.[١]

احد عشر: تقيم الخطة: (٢٠١٠ـ٢٠١٤) نرى بان الخطة قد حققت الاهداف المرجوة منها وكما يلي

من خلال ما سبق يمكن تقيم الخطة بما يلي

١: توقعت الخطة نمو اقتصادي بنسبة (٩.٣٨)% بينما حققت في الواقع نموا اقتصاديا بنسبة (٩%).

٢: توقعت الخطة نمو في قطاع الزراعة بنسبة (٩.٥%) في حين حققت في الواقع نموا بنسبة (١٣.٤%).

٣: توقعت الخطة نمو في مجال الصناعة والطاقة بنسبة (٣٠%) في حين حققت الخطة في الواقع نمو بنسبة (٣٨.٢%).

٤: اما في مجال المباني والخدمات توقعت الخطة نموا بنسبة (١٧%) في حين حققت في الواقع نمو بنسبة (٢٨.٦).

٥: وفي مجال التربية والتعليم توقعت الخطة نمو بنسبة (٥%) في حين حققت الواقع نمو بنسبة (١٠.٣%).

[١] وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، بيانات غير منشورة، بغداد ٢٠١٣.

خطة التنمية الوطنية في العراق للفترة ٢٠١٣.٢٠١٧

اولا: منهجية اعداد الخطة التنمية الوطنية:

اعتمدت الخطة في بناءها على المنهج الواقعي في التحليل والاستنباط، حيث تم إجراء تحليل شامل لواقع الاقتصاد العراقي بأبعاده الكلية والقطاعية والمكانية خلال الفترة ٢٠١٠ – ٢٠١١ وحيثما توفرت البيانات لعام ٢٠١٢. كما تم تحليل واقع الخدمات العامة والبنى الارتكازية والواقع البيئي ومختلف مؤشرات التنمية البشرية والاجتماعية مع التركيز على الفئات الهشة المرأة، الأطفال، المعوقين.

ثانيا: معوقات اعداد الخطة التنمية الوطنية:

عنده وضع خطط تنمية واقعية يتطلب مستوى عالي من الاستقرار الامني والسياسي والاقتصادي وهذامن الشروط التي افتقدته الى درجة ما في عملية اعداد هذه الخطة مما يجعل فرص ترجمتها بنجاح الى ارض الواقع يكتنفه عدم التأكد وخاصة موضوع اسهام القطاع الخاص بفرعيه المحلي والاجنبي مما شكل تحدياً امام واضعي الخطة. وتمثل خطة ٢٠١٣.٢٠١٧ مرحلة جديدة في مسيرة التخطيط التنموي وتعد الحلقة الأولى في منظومة مسار استراتيجي للنهوض الاقتصادي والمجتمعي [١].

ثالثا: فرضيات خطة التنمية الوطنية (٢٠١٣.٢٠١٧) ومتطلباتها الاساسية تعد بمثابة القاعدة المنهجية الاعداد الخطة:

١. ان المشاريع قيد التنفيذ تعد قيداً على اولويات ومسارات التنمية القطاعية.
٢. تنمية القدرة التنافسية للاقتصاد يعد شرطاً ضرورياً لتعجيل الاندماج مع الاقتصاد الاقليمي والعالمي وبناء القاعدة الاساسية لاقتصاد السوق وبأقل تكلفة.
٣. ان قطاعين العام و الخاص والمجتمع المدني شركاء فاعلين في تحقيق التنمية المستدامة.
٤. ان النمو المولد لفرص العمل بوصلة الاستثمار من اجل التصدي للبطالة والفقر تحقيقاً لمبدأ الانصاف المستدام.
٥. ان التحسن المستمر في المشهد الامني والاستقرار السياسي يتعزز الحصاد التنموي.

[١] وزارة التخطيط، جمهورية العراق، خطة التنمية الوطنية ٢٠١٣ـ٢٠١٧، بغداد، كانون الثاني ٢٠١٣.

رابعا: التحديات التي واجهتها خطة التنمية الوطنية:

أ . التحديات الاقتصادية

١. ريعية الاقتصاد العراقي :استمر نشاط استخراج النفط الخام يتبوأ المقام الاول في توليد الناتج المحلي الاجمالي وبنسبة ٤٣% سنة٢٠١١ في تشكيل ايرادات الموازنة الاتحادية 97 % وفي بنية الصادرات العراقية وبنسبة92 %.

٢. الانكشاف الاقتصادي :استمرار انكشاف الاقتصاد العراقي للعالم الخارجي بدلالة انخفاض نسبة مساهمة الانشطة السلعية في توليد الناتج المحلي الاجمالي بدون النفط بنسبة 16.5 %وبنسبة 10.6%للأنشطة التوزيعية وبنسبة29.8% للأنشطة الخدمية لتبلغ نسبة مساهمة الانشطة كافة عدا النفط 57 %.

٣. ان الدور غير الاستراتيجي للقطاع الخاص في مجمل فعاليات التنمية الاقتصادية على الرغم من النهج الاستراتيجي المطالب بتقوية هذا الدور وتعزيزه حيث لم تتجاوز نسبة مساهمته في[١] تكوين رأس المال الثابت عن 6.4 % من اجمالي تكوين رأس المال الثابت سنة2010 فجعله غير قادر على ارساء أسس لاقتصاد سوق متماسك يولد الامان للنمو بعيد المدى.[٢]

٤. ان محدودية الدور التنموي للجهاز المصرفي على الرغم من جهود الاصلاح الهيكلي المبذولة في تحسين كفاءته ودعم ملاءته المالية حيث لم تشكل نسبة الائتمان النقدي الممنوح الى الناتج المحلي الاجمالي سوى5.9 %.

٥. اختلال بنية الانفاق العام لصالح النفقات التشغيلية والتي تشكل68.3 % من اجمالي الانفاق العام سنة2012 وعلى حساب النفقات الاستثمارية التي بلغت نسبتها 31.7 %.

٦. تقليدية سوق العمل العراقي هو الا انعكاس للوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يمر به العراق فجعله سوقاً غير مواكب للتطورات الدولية وغير مستجيب للعرض الكمي المتزايد لقوة العمل العراقية بدلالة ارتفاع معدلات البطالة.

٧. بالرغم من الجهود المبذولة في تطوير اطار العمل المؤسسي لخطة مكافحة الفساد إلا ان ضعف الشفافية في التصرفات المالية وانتشار القيم الاجتماعية والادارية الحاضنة للفساد.

---

[١] وزارة التخطيط، جمهورية العراق، المجموعة الاحصائية السنوية ٢٠١٤ـ٢٠١٦، الجهاز المركزي الاحصاء ٢٠١٦.

[٢] وزارة التخطيط، جمهورية العراق، خطة التنمية الوطنية ٢٠١٣ـ٢٠١٧، مصدر سابق.

ب: التحديات الاجتماعية

١ـ ان الانتقال نحو اقتصاد السوق كلفاَ اجتماعية باهضه في ظل سياسات اجتماعية غير فاعلة.

٢ـ ان استمرار الازمات لفترة طويلة ترك اثارا بنيوية على المجتمع العراقي.

٣ـ ظلت الامية تشكل العائق الاكبر في منظومة البناء التربوي والتي تصل نسبتها الى حوالي خمس السكان.

٤ـ ما يزال العجز الحاد في عدد الابنية المدرسية يشكل التحدي الاكثر الحاحا.

٧ـ ما يزال معدل العام لمشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي متدنياً بنسبة ١٣ % من اجمالي السكان النشطين اقتصادياً.

ث: التحديات البيئية

١. لاتزال معاناة البيئة العراقية بعناصرها الثلاثة) الماء والهواء والتربة(من ارتفاع معدلات التلوث البيئي رغم التحسن النسبي خلال السنوات الاخيرة.

٢. بسبب غياب استخدام استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة ساهم في تفكك حلقات التكامل والتنسيق ما بين خطط وبرامج حماية وتحسين البيئة.

٣. وقوع العراق تحت مظلة التغيرات المناخية بما فيها ظاهرة الاحتباس الحراري وانخفاض كمية الا مطار وتزايد المعدلات السنوية للحرارة والرطوبة والعواصف الترابية والرملية جعله معرضاً لأثارها السلبية.

٤. ان إدارة السلبية المتخلفة للنفايات في ظل عدم وجود مواقع طمر نظامية.

٥. بسبب غياب القطاع الخاص والمشاركة في الفعاليات البيئية على الرغم من الاعلان المتكرر بكونه أحد اللاعبين الرئيسيين في ارساء أسس التنمية المستدامة في العراق.

خامسا: اهداف الخطة التنمية الوطنية خلال الفترة (٢٠١٣ـ٢٠١٧)

أ- الأهداف الاقتصادية

١. جعل الادارة التنموية لإيرادات القطاع النفطي مستجيبة لمعايير التنمية المستدامة.

٢. تنويع القاعدة الاقتصادية من خلال تأمين المتطلبات والمرتكزات الاساسية ورفع نسبة مساهمة أقطاب النمو.

٣. بناء اسس الشراكة الاقتصادية وتفعيلها ما بين القطاع العام والخاص ليساهم الاول ب79 % من اجمالي استثمارات الخطة اي ما قيمته 329 ترليون دينار في حين يساهم القطاع الخاص بنسبة 21 %من اجمالي استثمارات الخطة اي ما قيمته(88) ترليون دينار.

٤. تسعى الخطة من خلال اهدافها الكلية والقطاعية الى تعزيز التناسق والتناغم ما بين أذرع السياسة الاقتصادية)السياستين المالية والنقدية(بما يمكن من الوصول الى النمو المستدام.[١]

٥. زيادة مستوى انتاجية الانشطة الاقتصادية وانتاجية العامل بما يعزز القدرة التنافسية للاقتصاد وتنوعه وان يكون للقطاع الخاص دور فاعل في مجالات الاستثمار وتوليد فرص العمل المحمية.

ب – الاهداف الاجتماعية

١. زيادة فرص التكامل ما بين مسارات الخطة والخطوات الاجرائية لاستراتيجية التخفيف من الفقر الى16 % .

٢. العمل على ايجاد فرص عمل لائق ضمن اطار فاعل قائم على ترجمة بنود سياسة التشغيل الوطنية واقرار قانون العمل الجديد من اجل رفع مستويات التشغيل والحد من البطالة وصولا الى 6 % سنة ٢٠١٧.

٣. الاهتمام بالبنى التحتية للخدمات الصحية.

٤. استهدفت الخطة المرأة والشباب من اجل بناء قدراتهم معرفيا ومهارياً وصحيا وبما يضمن رفع مستوى مشاركتهم في منظومة التفاعلات التنموية.[٢]

سادسا: الايرادات المتوقعة للخطة التنمية الوطنية

أ . تقدير الايرادات النفطية

مازالت الايرادات المالية الاتية من عمليات انتاج وتصدير النفط الخام تتبوأ المقام الاول في سلم الايرادات العامة للدولة خلال الفترة ٢٠٠٩ـ٢٠١٢ شكلت الايرادات النفطية نسبة88.5 % من اجمالي الايرادات سنة 2009 ازدادت الى97.4 % سنة 2012، ومن المتوقع استمرار بقاء الايرادات النفطية في موقع الصدارة والتأثير في الاقتصاد العراقي خلال فترة الخطة ٢٠١٣.٢٠١٧، في ظل التحسن المستمر في القدرات الانتاجية للقطاع النفطي الى جانب تنفيذ ما تم توقيعه من العقود مع الشركات الاجنبية لزيادة كمية الانتاج والصادرات، حيث من المتوقع ان يبلغ متوسط نسبة الزيادة السنوية للإنتاج النفطي17.9 % ومتوسط نسبة الزيادة السنوية للصادرات النفطية 26.2% خلال الفترة ٢٠١٣.٢٠١٧، وكما هو موضح في الجدول رقم (٦)

[١] وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية ٢٠١٣ـ٢٠١٧، الخلاصة التنفيذية، بغداد، كانون الثاني ٢٠١٣.
[٢] وزارة التخطيط، جمهورية العراق، الخلاصة التنفيذية، مصدر سابق.

جدول (٦) تقديرات الانتاج النفطي والمتاح منه للتصدير للمدة ٢٠١٣.٢٠١٧

الف برميل/يوم

السنة	الانتاج النفطي	التصدير
2013	3705	2900
2014	4485	3500
2015	4635	3750
2016	6435	5000
2017	9485	6000

المصدر: من عمل الباحث: من خلال العمود الاول x العمود الثاني

ب – تقدير الايرادات غير النفطية: لا تتوقع الخطة زيادة ملحوظة في قيمة الايرادات غير النفطية، لا بل ان ما سيتحقق يتلاشى امام التوقعات التفاؤلية في حجم الايرادات النفطية وبدلالة نسبتها من اجمالي الايرادات وعليه ستزداد الايرادات غير النفطية من 7.398 ترليون دينارسنة2013 الى 9.786 ترليون دينارسنة٢٠١٧ وبنسبة زيادة لا تتجاوز32 % خلال الفترة 2013ـ٢٠١٧ لكن نسبتها من اجمالي الايرادات ستنخفض من 6.5 %سنة 2013 الى4.3 % سنة 2017 ليصبح متوسط نسبتها5.3 % من اجمالي ايرادات الخطة خلال الفترة2017 – 2013 وكما مبين في الجدول (٩) و تعزى الزيادة المتواضعة في قيمة الايرادات غير النفطية الى:

١. الزيادة المتوقعة في الايرادات الضريبية بنسبة10 % سنوياً عن مستواها السابق.
٢. الزيادة المتوقعة في حصة الخزينة من ارباح الشركات غير النفطية بنسبة10 % كمعد للفترة ٢٠١٣.٢٠١٧. وعليه فان الايرادات النفطية وغير النفطية كما يظهرها الجدول (9)ستزداد من 112.306ترليون دينارسنة 2013 الى 226.837 ترليون دينارسنة2017 لتحقق وفقاً لتوقعات الخطة ايرادات اجمالية قدرها 812.263 ترليون دينار خلال سنوات الخطة.[١]

[١] وزارة التخطيط، الجهاز المركزي الاحصاء، العراق، التقديرات الاولية للناتج المحلي الاجمالي والدخل القومي لسنة (٢٠١٥)، اذار ٢٠١٧.

جدول(٩) الايرادات المالية المتوقعة للسنوات ٢٠١٣ـ٢٠١٧ مليار دينار

السنة	الايرادات غير النفطية (١)	الايرادات النفطية (٢)	اجمالي الايرادات (٣)	١:٣ %	٣:٢ %
٢٠١٣	٧٣٩٨.٣	١٠٤٩٠٧.٩٣٥	١١٢٣٠٦.٢٣٥	٦.٥	٩٣.٥
٢٠١٤	٩٠٧٩.١	١٣٠٢٣٠.٥	١٣٩٣١٠.٤	٦.٦	٩٣.٤
٢٠١٥	٨٢٧٤.٧٠٣	١٣٥٦٥٦.٨١٢	١٤٣٩٣١.٥١٥	٥.٧	٩٤.٣
٢٠١٦	٩٠٠٢.٧	١٨٠٨٧٥.٧٥٠	١٨٩٨٧٨.٤٥	٤.٧	٩٥.٣
٢٠١٧	٩٧٨٦.٥	٢١٧٠٥٠.٩٠٠	٢٢٦٨٣٧.٤	٤.٣	٩٥.٧
المجموع	٤٣٥٤١.٣٠٣	٧٦٨٧٢١.٩٣٧	٨١٢٢٦٣.٢٤	٥.٣	٩٤.٦

المصدر: وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية.

سابعا: تقيم خطة التنمية الوطنية للسنوات (٢٠١٣ـ٢٠١٧):

من خلال ما سبق يمكن تقيم الخطة بما يلي

١ـ توقعت الخطة ان معدل النمو بنسبة (١٣.١٣%) مع النفط بينما حققت في الواقع معدل نمو بنسبة (١٠%) عام ٢٠١٦ بدعم من قوة انتاج النفط بسبب الاحداث الغير مستقرة التي مر بها الاقتصاد العراقي.

٢ـ توقعت الخطة اجمالي الايرادات العامة للدولة (٨١٢.٢٦٣) ترليون دينار بينما في الواقع قدرت ايرادات الموازنة العامة بلغت (٧٩٠.١١٤) فيما بلغ اجمالي العجز(٢١٦.٥٩٧).

٣ـ من المتوقع ان تتحسن الافاق الاقتصادية للعراق اذا توفرت بيئة امنية مؤاتيه واستمرت جهود ضبط اوضاع المالية العامة، ومن المنتظر ان يتعافى الاقتصاد غير النفطي في ٢٠١٧ بعد ثلاثة اعوام من الانكماش، وذلك بفضل تحسين الاوضاع الامنية وزيادة الانفاق الاستثماري غير النفطي، وان التوقعات تشير الى ان اجمالي الناتج المحلي الحقيقي سينكمش بنسبة ٣% في٢٠١٧ بسبب انخفاض متوقع نسبته ٦% في انتاج النفط، نتيجة لاتفاق اعضاء منظمة اوبك في نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٦ على خفض انتاج النفط بمعدل ١.٢ مليون برميل يوميا، وقد ادى ذلك الى انخفاض انتاج النفط الى تراجع حجم الصادرات بنسبة ٥% في عام ٢٠١٧

الاستنتاجات

١ـ ان طاقة العراق الانتاجية من النفط هي المصدر الوحيد للحصول على الموارد، حيث شكلت الصادرات النفطية بنسبة (٩٩.٣%) من اجمالي الصادرات لعام ٢٠١٠، فيما شكلت الصادرات غير النفطية بنسبة (٠.٣%) وهذا يوضح مدى اعتماد العراق على الصادرات النفط الخام وعليه لابد من الاعتماد على تخطيط للموارد المتاحة كبديل للنفط.

٢ـ اعتماد العراق على مصدر واحد لتوفير مستلزمات التنمية الاقتصادية سيعرض العراق الى الهزات التي يتعرض لها القطاع النفطي.

٣ـ اذ كان النمو الاقتصادي المرتبط بالدخل الريعي متذبذب، فأن النمو الاقتصادي المرتبط بالقيمة الاقتصادية الذي ينتج عنه خلق الثروة والانتاج قادر على ان يعزز نمو الصادرات الصناعية كما يجعلها قادرة على ان تساهم في نمو اقتصاد مستقر وفي تنوع مصادر الدخل بدلا من اعتماد الدولة على مصدر ريعي وحيد ويتم ذلك من خلال وضع خطط اقتصادية تسهم في تحقيق معدلات نمو عالية.

٤ـ تشجيع القطاع الخاص على اداء دوره في عملية التنمية الاقتصادية سيخفف العبء الملقى على عاتق الدولة وسيسهم في استقطاب المزيد من الايدي العاملة العاطلة عن العمل من خلال تحقيق المزيد من التنوع للقاعدة الاقتصادية

٥ـ ان توسيع مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني ليس شرطا كافيا لتحقيق التنمية وتنويع القاعدة الاقتصادية مالم يتوفر مناخ اقتصادي ملائم يشجع على دفع عجلة التنمية الى الامام ومن خلال وضع خطة اقتصادية تجعل من القطاع شريك في عملية التنمية.

التوصيات

١ـ تنويع القاعدة الاقتصادية وذلك من خلال العمل على رفع نسبة اسهام القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي والعمل على زيادة اسهام القطاع الخاص والزراعة والصناعة في عملية التنمية.

٢ـ ضرورة اعادة هيكلة للقطاعات الاقتصادية في العراق لكي تستطيع ان تحقق مكاسب اقتصادية من الموارد الاقتصادية قبل نضوبها، والمحافظة عليها واستثمارها في تطوير القطاعات السلعية، فضلا عن تخفيض الاعتماد على النفط بتنويع مصادر الدخل وبزيادة الاستثمار في بقية القطاعات السلعية الاخرى خاصة الصناعة والزراعة.

٣ـ وضع خطة صناعة تساهم في تعزيز القدرات التقنية للصناعة الوطنية وزيادة الاهتمام باكتساب الخبرة التنافسية النابعة من تطوير الكفاءة الانتاجية.

٤ـ فتح المجال امام القطاع الخاص لممارسة العمل الاقتصادي والعمل على زيادة اسهامه في عملية التنمية لما له من دور رائد في تنويع الاقتصاد.

٥ـ وضع استراتيجية وخطط اقتصادية تساهم في تنمية وتطوير القطاع الزراعي والقطاع الانتاجية الاخرى للمساهمة في تحقيق معدلات نمو عالية تساعد الاقتصاد في النهوض دون الاعتماد على النفط.

المصادر والمراجع:

اولا: الكتب

١. الجبوري، حسين محمد جواد، التخطيط الاستراتيجي في المؤسسات العامة، الطبعة الاولى، ٢٠١٤،دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ص ٣١.

٢. الشماع، خليل واخرون، ١٩٨٠، مبادى ادارة الاعمال مديرية مطبعة جامعة الموصل، بغداد

٣. حبيب كميل والبني حازم، من النمو والتنمية الى العولمة والجات، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، بيروت، ٢٠٠٠،ص٩٠.

٤. خلف، فليح حسن، التنمية والتخطيط الاقتصادي، عالم الكتب الحديث، عمان، الاردن،٢٠٠٦، ص٣٣٦ـ ٣٤١.

٥. رحيم كاظم حسن الشرع و د. محمد حسن رشم. التخطيط الاقتصادي. الطبعة الاولى. ٢٠١٥. مطبعه الكتاب بغداد شارع المتنبي. ص ١١.

٦. رشوان، حسين عبد الحميد احمد، التخطيط مدخل اقتصادي اجتماعي، الكتاب رقم ٧٦، ٢٠١٠، مؤسسة شباب الجامعة، ص ٨٤.

٧. طالب محمد عوض، مدخل الى الاقتصاد الكلي، معهد الدراسات المصرفية، عمان، الاردن، ٢٠٠٦، ص ١٨٣.

٨. عادل حسن، التنظيم الصناعي وادارة الانتاج، الاسكندرية، دار المطبوعات والمعرفة الجامعية، ١٩٨٢ ص ٤١٥.

٩. عبد الحميد محمد القاضي، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، مصر ١٩٨٢، ص ٣١١ ـ٣٢٦.

١٠. عبد الرحمان اسماعيل، حربي محمد مرسي عريقات، مرجع سابق، ص ٣٧٤.

١١. عبد الرحمن اسماعيل وحربي عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، ٢٠٠٤، ص ٢٧٨.

١٢. عبد الفتاح قنديل، اقتصاديات التخطيط، دار النهضة العربية القاهرة، ص ٢١٨ ـ٢٣١

١٣. عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، ٢٠٠٦، ص٤٧٢.

١٤. عثمان محمد غنيم. اسس ومبادئ عامة. جامعة البلقاء التطبيقية. دار صفاء للنشر والتوزيع. عمان الطبعة الاولى، ١٩٩٩،ص٨٥.

١٥. عثمان محمد غنيم، أسس ومبادى عامة، عمان دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ٢٠٠١.

١٦. عجمية محمد عبدالعزيز واخرون، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، مصر، ٢٠٠٧، ص ١٦٠.

١٧. عجمية محمد عبدل العزيز واخرون، مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ١٩٨٥. ص٢٢٤.

١٨. عقيل جاسم عبدالله، مدخل الى التخطيط الاقتصادي، مدخل نظري واساليب تخطيطية، طرابلس، الجامعة المفتوحة، ١٩٩٧،ص٢٥.

١٩. عقيل جاسم عبدل الله، المدخل الى التخطيط الاقتصادي مدخل نظري واساليب تخطيطه، طرابلس، الجامعة لمفتوحه،١٩٩٧، ص٤٠ـ٤١.

٢٠. علي لطفي، التخطيط الاقتصادي، دراسة نظرية وتطبيقية، ص ٣٨.

٢١. عمر ومحي الدين، التخطيط الاقتصادي، دار النهضة العربية، بيروت،١٩٧٥ ص ٤٣ ـ٥١.

٢٢. محمد سلطان ابو علي، التخطيط الاقتصادي واساليبه، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة ، ص ١١ـ١٩.

٢٣. محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، اثراء، الاردن، الطبعة الاولى، ٢٠١٠، ص ٣٣٢-٣٢٩
٢٤. محمد عبد العزيز عجمية وايمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية تطبيقية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الاسكندرية، مصر، الطبعة الاولى، ٢٠٠٢، ص ٥٧.
٢٥. محي الدين صابر، قواعد التنمية الاجتماعية، في مجلة تنمية المجتمع، المجلد العشر، العدد الثاني، سرس الليان، ص ٧١.
٢٦. مدحت محمد العقاد، مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية، بيروت،١٩٨٠، ص ١٩٢ وما بعدها.
٢٧. مشورب ابراهيم، اشكالية التنمية في العالم الثالث، دار المنهل اللبناني، لبنان، الطبعة الاولى، ٢٠٠٦، ص٤٠.

ثانيا: الرسائل والاطاريح

١. بناني فتحية، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، دراسة نظرية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة يومرداس، الجزائر، دفعة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، ص٥٥-٥٦.
٢. محمد محمد صالح جمعة، السياسة النقدية في سوريا واثرها في الناتج المحلي الاجمالي، رسالة دكتوراه في الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق سوريا، ٢٠٠٠،ص٥٣.

ثالثا: الانترنيت

١. عبد الطيف مصيطفى وعبد الرحمن بن سانية، انطلاق الاقتصاديات النامية، رؤية حديثة. www.digitalIibrary.univ – batna.dz

رابعا: المقالات والبحوث والتقارير

١. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، بيانات غير منشورة، بغداد ٢٠١٣.
٢. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، العراق، التقديرات الاولية للناتج المحلي الاجمالي والدخل القومي لسنة (٢٠١٥)، اذار ٢٠١٧.
٣. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية تقديرات الفعلية للناتج المحلي الاجمالي والدخل القومي لسنة ٢٠١٠.
٤. وزارة التخطيط، جمهورية العراق، المجموعة الاحصائية السنوية ٢٠١٤-٢٠١٦، الجهاز المركزي الاحصاء ٢٠١٦.

٥. وزارة التخطيط، جمهورية العراق، خطة التنمية الوطنية ٢٠١٣-٢٠١٧، بغداد، كانون الثاني ٢٠١٣.
٦. وزارة التخطيط، جمهورية العراق، خطة التنمية الوطنية للسنوات ٢٠١٠-٢٠١٤، بغداد، كانون الاول ٢٠٠٩.
٧. وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية ٢٠١٣-٢٠١٧، الخلاصة التنفيذية، بغداد، كانون الثاني ٢٠١٣.